IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة

نينوى

للدراسات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى

المجلد (2) العدد (4) أيلول 2025

رقم المجلة المعياري الدولي النسخة المطبوعة: 2957-7721
رقم المجلة المعياري الدولي النسخة الالكترونية: 3078-6276
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية
بغداد (2601) لسنة 2022

مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (٢)، العدد (٤)، ربيع الثاني ١٤٤٧هـ - أيلول ٢٠٢٥

تحديث إجراءات التقاضي الدستوري في العراق
قراءة لاتجاهات النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا
رقم (١) لسنة ٢٠٢٥

عدي طلال محمود
أستاذ القانون الدستوري المساعد/ مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل
oday.mahmood@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الكلمات المفتاحية:
المحكمة الاتحادية العليا، النظام الداخلي، الإجراءات الدستورية، التبليغ الإلكتروني، القاضي المقرر، تكامل القوانين الإجرائية.

الملخص

يهدف هذا التعليق إلى إبراز أهم التحولات الإجرائية والمؤسسية التي أتى بها النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، مع الإشارة الموجزة إلى نظيره لسنة ٢٠٢٢ بما يسهّل على المتخصصين الوصول الى مكامن التطور الحاصل في إجراءات التقاضي الدستوري في العراق. يستند التحليل الى الإطار القانوني الحاكم (الدستور وقانون المحكمة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥) وتحديداً المادة (٩) من القانون التي نصت على تخويل المحكمة بإصدار نظام داخلي ينظم سير العمل والإجراءات، وهو ما أكده نظاما ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ في ديباجتيهما عند الاستناد للمادة (٩) من قانون

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (2), No. (4). September 2025

Modernizing Constitutional Litigation Procedures in Iraq: A Reading of the New Federal Supreme Court Rules of Procedure No. (1) of 2025

Oday Talal Mahmood
Lect. Dr./ Center for Peacebuilding and Coexistence
University of Mosul
oday.mahmood@uomosul.edu.iq

Article Information

Keywords:
Federal Supreme Court, Internal Regulations, Constitutional Procedures, Electronic Notification, Reporting Judge, Integration of Procedural Laws

Abstract

This commentary aims to highlight the key procedural and institutional transformations introduced by the Rules of Procedure of the Federal Supreme Court No. (1) of 2025, with a brief reference to its 2022 counterpart, in order to facilitate specialists' access to the points of development in constitutional litigation procedures in Iraq. The analysis is grounded in the governing legal framework (the Constitution and Law of the Court No. 30 of 2005), particularly Article (9) of the law, which authorizes the Court to issue rules of procedure regulating workflow and procedures—a mandate reaffirmed in the preambles of both the 2022 and 2025 Rules of Procedure through reference to Article (9) of the Court's Law.

أولاً: ملامح التحول العام

من خلال الاطلاع على نصوص النظام الداخلي الجديد يمكن ان نحدد ابرز التحولات الجديدة فيه. بداية يمكن ان نلمس في النظام الداخلي الجديد توجهاً نحو تركيز إجرائي مع ترشيد إداري. إذ أكد نظام ٢٠٢٥ استقلال المحكمة ومقرّها وتسلسل الحلول عند غياب الرئيس، ورسم طريقاً جديدة لتسير الأمور الإدارية للمحكمة من خلال منح رئيس المحكمة صلاحيات تنظيم التشكيلات الإدارية أو دمجها استناداً إلى قانون الخدمة المدنية، مع إمكانية تفويض هذه الصلاحيات. بذلك انتقل التنظيم الإداري للمحكمة من تفصيل هيكلي ثقيل في ٢٠٢٢ إلى إدارة أكثر رشاقة في ٢٠٢٥، من غير التجاوز على الضمانات القضائية .وبذلك منح نظام ٢٠٢٥ رئيس المحكمة دوراً محورياً في إدارة الهياكل والوحدات الإدارية، بما في ذلك إحداثها ودمجها وتعديل ارتباطها استناداً إلى قانون الخدمة المدنية، مع توضيح ترتيب الحلول في حالة الغياب. هذا التصميم يقلّص التشتت الإداري الذي بدت ملامحه في ٢٠٢٢ عبر أقسام وخدمات مساندة متشعبة، ويستبدله بولاية محاسبية أوضح قابلة للتفويض. غير أن تعزيز الشفافية الداخلية في التوزيع والحوكمة يبقى مطلوباً لضمان عدم تضخم المركزية .

كما يمكن ملاحظة ان النظام الجديد سعى إلى تحديث أدوات إدارة الدعوى من خلال الإشارة بصورة صريحة الى نظام القاضي المقرر هو قاضٍ يُسند إليه التحقيق والتحضير الفني للملف وإعداد تقرير أو مشروع رأي يعين الهيئة على المداولة والحسم. وهذا يساعد بشكل كبير على رفع جودة التسبيب القضائي للدعوى عبر توحيد طريقة عرض الوقائع والمسائل القانونية قبل الجلسة. إضافة الى ان النظام الجديد وسع الاستعانة بالخبراء والمستشارين، بما يحسّن جودة التحضير والمداولة من دون أن يكون رأي الخبراء ملزماً للمحكمة. وهذه إضافة عملية مقارنةً بالصياغة القديمة. وأخيراً رسخ النظام الداخلي الجديد

العلانية الرقمية عندما نص على استخدام الموقع الإلكتروني للمحكمة للتواصل والإعلان عن الجلسات ومواعيد إصدار الأحكام والقرارات ونشرها ونشر الثقافة الدستورية من جعلها متاحة للجميع بما ينسجم مع التحولات الرقمية المعاصرة، وهو اتجاه واصل ما بدأه نظام ٢٠٢٢ لكنه أعاد صياغته ضمن بنية أكثر تكاملاً مع بقية الأحكام .

ثانياً: اجراءات التقاضي وشروط قبول الدعوى

في النظام الداخلي الجديد تم توسيع الجهات التي تمتلك حق الإحالة والدفع بعدم الدستورية حيث أشار نظام ٢٠٢٥ صراحةً على حق السلطات الاتحادية والوزارات والهيئات المستقلة ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة إقليم كوردستان والمحافظين والجهات غير المرتبطة بوزارة في إقامة دعوى أمام المحكمة للفصل في دستورية نص في قانون أو نظام، بشرط اتصال النص بمهام الجهة وآثاره في التطبيق. بالمقارنة مع نظام ٢٠٢٢ الذي تضمّن قائمة مشابهة، لكن صياغة نظام ٢٠٢٥ أكثر إحكاماً في ربطها بـ «مصلحة الجهة الطاعنة» بمجال اختصاصها وآثار النص في التطبيق على هذه الجهة عند طرق باب الرقابة. كما أن المحاكم العسكرية ومحاكم قوى الأمن الداخلي تملك طلب البتّ في دستورية نص يتعلق بدعوى منظورة أمامها، وأن ممثلي الادعاء العام فيها يملكون الطلب ذاته عبر وزارتهم المختصة. هذا تنظيمٌ أوضح لمسار الإحالة داخل المنظومة القضائية التخصصية. في حين كان نظام ٢٠٢٢ يقرّر حق هذه المحاكم والإحالة عبر المستشار القانوني لوزارتي الدفاع والداخلية خلال مدد قصيرة، لكن نظام ٢٠٢٥ رتّب المسار بصورة أمتن ربطاً بالجهة الإدارية التي تتبعها تلك المحاكم.

كما استحدث نظام ٢٠٢٥ تنظيماً صريحاً لحق محاكم الإقليم وأعضاء الادعاء العام فيها بطلب البتّ في الدستورية، على أن يكون ذلك عن طريق مجلس القضاء في الإقليم. هذه إضافة نوعية تُغلق أي فراغ إجرائي خاص بالمسار الفيدرالي لكن بشرط التصويت بأغلبية

الثلثين في منازعات الحكومة الاتحادية مع الإقليم والمحافظات والإدارات المحلية . وهذا التحول قد حمي من "التسييس بالأغلبية البسيطة"، لكنه قد يُصعّب الحسم في الملفات العاجلة.

كما أكد نظام ٢٠٢٥ على حق أيٍ من الخصوم في الدعوى المنظورة أمام محكمة الموضوع أن يدفع بعدم دستورية نص قانوني أو نظام يتعلق بتلك الدعوى. هذا لا شك يمكّن الخصوم من تحريك الرقابة الدستورية من داخل الدعوى العادية. كما وضع نظام ٢٠٢٥ معايير دقيقة للمصلحة المعبرة في الطعن وصفة الطاعن عندما اشترط أن تكون المصلحة شخصية، حالّة، مباشرة؛ وأن يكون النص قد طُبق فعلاً على المدعي؛ وألا يكون قد انتفع منه سابقاً؛ وأن تُرفق العريضة بالنص المطعون فيه ويقدّمها محامٍ بصلاحية مطلقة. وهذه التحديدات سوف تضبط بوابة الوصول للقضاء الدستوري وتحد من الدعاوى الكيدية أو المجردة

أما على صعيد المدد المطلوبة لسير الدفع فقد حدّد نظام ٢٠٢٥ مهلة خمسة عشر يوماً لإقامة دعوى عدم الدستورية بعد الدفع بها أمام محكمة الموضوع، مع تمكين محكمة الموضوع من تأخير الدعوى استناداً إلى المادة ٨٣ من قانون المرافعات. بالمقابل، في حين كان نظام ٢٠٢٢ يعتمد آجالاً أقصر وأقل وضوحاً من خلال الربط الواضح بين الدفع وإقامة الدعوى. فقد حددت آجال ١٠ أيام، وثلاثة أيام لبتّ محكمة الموضوع. ويُعد هذا التمديد والربط التشريعي في ٢٠٢٥ تحسيناً عملياً يراعي واقعية اجراءات التقاضي . وكذلك أعاد نظام ٢٠٢٥ التأكيد على سريان قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ فيما لا نص فيه داخل النظام، وهو ما كان مقرراً في ٢٠٢٢، بما

يمنع الازدواج ويضمن الانسجام الإجرائي. وتكمن أهمية هذا النص أنه يربط كل تفصيل لائحي بخلفية تشريعية عامة متماسكة بدلا من ترك الأمر خاضعاً للاجتهاد.

ثالثاً: صياغة الحكم الدستوري ومتطلبات النشر

أما فيما يتعلق بصياغة الحكم ونشره فقد حدد نظام ٢٠٢٥ العناصر الجوهرية لِمكوّنات الحكم والقرار، من أسماء الخصوم ووكلائهم، إلى سرد الطلبات وأسانيدها، مروراً بالأسباب القانونية والدستورية المطبقة، وصولاً إلى الفقرة الحكمية ورقم القرار وتاريخه. هذا التعداد يرفع جودة التسبيب ويوحّد الصياغة.

ويلاحظ ان النظام الجديد اعطى أولوية نشر لأحكام عدم الدستورية، إذ قرّر نظام ٢٠٢٥ نشر القرارات التي تقضي بعدم الدستورية والقوانين والأنظمة التي ترتئي المحكمة نشرها في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني، بما يعزّز الشفافية وإمكانية الوصول. كان ٢٠٢٢ ينص أيضاً على النشر الإلكتروني والورقي، غير أن ترتيب نظام ٢٠٢٥ لأولويات النشر وتلازمه مع بنية الحكم يزيد وضوح سياسة النشر للمحكمة. وحدد "الإعلان على الموقع الإلكتروني" بوصفه تبليغاً منتجاً لآثاره. ويُعد اعتماد التبليغ الإلكتروني نقلة لازمة لتحديث اجراءات التقاضي، بشرط ضبط ضمانات العلم اليقيني.

التوصيات العملية لنجاح تطبيق النظام الداخلي للعام ٢٠٢٥

بعد الاطلاع على التحديثات الجديدة في النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية في العراق نضع هذه التوصيات العملية التي نعتقد انها سوف تسهم في إنضاج هذا النظام وتكون عوامل نجاح عملية له:

أولاً : بسبب اعتماد نظام داخلي مختصر هذا يتطلب نشر «دليل إجراءات» تفصيلي ونماذج موحّدة للعرائض والتبليغ الإلكتروني ومواعيد المذكرات، وضبط آلية القاضي المقرّر وتعزيز الشفافية في النشر .

ثانياً: على الرغم من سمو قرارات المحكمة وحجيتها الملزمة المقررة دستورياً لكن نظام ٢٠٢٢ كرّر نصاً صريحاً في الحجية والنهائية، أمّا نظام ٢٠٢٥ فامتنع عن التكرار واكتفى بتنظيم النشر ومحتويات الحكم. هذا اختلاف صياغي لا يمسّ الجوهر، وان حجية القرارات وسموها أمر ثابت بنصوص أعلى. لكن لابد من الإشارة والتأكيد على هذه الحجية والعلو لقرارات المحكمة حتى لا يفسر ذلك بانه عملية تحجيم لدور المحكمة مستقبلاً. ويبقى من المهم جداً أن تذكر المحكمة في نهاية قرارتها الإشارة الى الحجية الملزمة لقرارتها.

ثالثا: ان اشتراط الثلثين لفض منازعات الاتحاد/الإقليم والمحافظات يعد معياراً صارماً قد يحمي من "التسييس بالأغلبية البسيطة"، لكنه قد يُصعّب الحسم في الملفات العاجلة. الأصل في القضاء الدستوري ترجيح الحجية القضائية لا التعطيل العددي، لذا يُستحسن بيان أساس هذا الشرط في متن اللائحة أو مذكّرات تفسيرية.

رابعا: مع اعتماد المحكمة آليات التبليغات الإليكترونية لكن ذلك بحاجة أكثر الى ضبط ضمانات العلم اليقيني وذلك من خلال اعتماد المحكمة نموذجاً موحّداً لضمان العلم اليقيني يبدأ عند قيد الدعوى بتدقيق وإثبات بيانات التبليغ المعتمدة لجميع الخصوم ووكلائهم (العناوين المادية، البريد الإلكتروني الرسمي، رقم الهاتف) في محضر القيد، ثم عند تحديد المواعيد تُنشر فوراً على الموقع الإلكتروني للمحكمة بوصفها تبليغاً مُنتِجاً لآثاره مع إرسال إشعار إلكتروني متزامن إلى الخصوم ووكلائهم، ويُضمَّن ملف الدعوى أدلةً فنية كاملة على التبليغ (أختام زمنية، سجلات الخادم، إيصالات التسليم، وصورة شاشة لصفحة النشر) مع إثبات تاريخ وساعة النشر والإرسال في سجل الدعوى؛ وعند تعذّر التبليغ أو حصول منازعة بشأن العلم، يُستكمل المسار على وفق قواعد قانون المرافعات، وقانون الإثبات لضمان تمام التبليغ، على أن تُحتسب المدد الإجرائية من تاريخ أول وسيلة تبليغ معتبرة قانوناً، مع نشر

الأحكام ذات الأثر العام ولا سيما أحكام عدم الدستورية في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني تعزيزاً للعلانية واليقين.